شعار شركة الحفر العراقية

شعار منظمة اوبك

شعار شركة لوك اويل

المخزون النفطي بعد تشكيل النفط الوطنية (الحلقة الثالثة)

أول حكومة عراقية بعد التغيير

محاولات لإحياء شركة النفط الوطنية I2003-2006

إبراهيم بحر العلوم
بغداد

شهد العراق منذ التاسع من نيسان/ ابريل 2003 متغيرات سياسية وإقتصادية واجتماعية عقب إنهيار النظام السابق على ايدي قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وتزامن ذلك مع انهيار البنى التحتية للدولة العراقية وتفكيك مؤسسات الجيش والشرطة وباقي الاجهزة الأمنية وعمت الفوضى وعمليات النهب والسلب المنظمة معظم مرافق الدولة ومنها القطاع النفطي.

بدأت الحياة تدأب في مرافق الدولة بشكل بطيء ومنها القطاع النفطي. المهمة الأساسية التي اضطلعت بها وزارة النفط في عهدها الجديد تركزت حول محاور متعددة: إعادة تاهيل المنشآت النفطية وتصعيد معدلات الإنتاج، تلبية إحتياجات الداخل من المشتقات النفطية، إستعادة العراق لموقعه في الساحة الدولية، البحث عن آفاق التعاون مع الدول الإقليمية ودول المنطقة، توفير برامج تدريب وتطوير للعاملين في القطاع، الإصلاح الإداري والقانوني للقطاع وفي مقدمتها إحياء شركة النفط الوطنية، الانفتاح على الشركات العالمية والدول الصديقة.

سنتناول محور الإصلاح الإداري والقانوني بشيء من التفصيل، أما باقي المحاور فسنحاول استعراضها باختصار على أمل التوسع فيها مستقبلاً.

إعادة تأهيل المنشآت النفطية

فيما يتعلق بالمهمة الأساسية لإعادة تأهيل المنشآت، تركزت الجهود حول توظيف قدراتنا الذاتية في إعادة تاهيل المنشآت النفطية والعودة الى معدلات إنتاجية الى ما قبل الحرب والتي كانت بحدود 2,600 الف برميل يومياً او ما يزيد على ذلك بقليل. وكانت شركة نفط الجنوب تشكل القطب الأساس في هذا الأمر حيث الأوضاع الامنية في المحافظات الجنوبية أفضل منها في المحافظات الشمالية ومنها محافظة كركوك حيث مركز عمليات شركة نفط الشمال.

كانت معدلات إنتاج النفط الخام والطاقات التكريرية للمصافي متواضعة جداً في الأسابيع التي أعقبت الحرب، كانت وزارة النفط من أولى الوزارات التي بدأت بممارسة نشاطاتها لتاهيل منشآتها التي تعرضت الى الخراب الكبير والى موجات نهب وسلب منظم شملت معظمها.

كانت الجهود الوطنية في شركة نفط الجنوب رائعة وفي سباق مع الزمن للصعود الى معدلات الإنتاج التي كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية.

تصاعدت وتيرة عمليات التاهيل للمنشآت إبتداءً من تموز/ يوليو 2003 واستمرت بشكل متصاعد في المرافق الحيوية كافة للقطاع وبجهد ذاتي وكذلك بدعم مركز عمليات قبلق المهندسين الأميركي. وتعهد الأخير بتنفيذ 250 مشروعاً بمختلف الأحجام والتكاليف، وتم الاتفاق عليه في ورشة عمل كبيرة أقيمت في بداية شهر تموز/ يوليو 2003 في مركز وزارة النفط، ورصدت له الإدارة الإميركية التخصيصات المالية، وأنيطت مهمة تنفيذ الأعمال لشركة KBR الأميركية غير أنّ ما تم إنجازه من هذه المشاريع لا يزيد عن 25%من المجموع الكلي لها، وأظهرت تقارير المفتش العام الاميركي وجود فساد في إدارة وتنفيذ هذه المشاريع. وعلى الرغم من تحسن الوضع نسبياً في الشمال وخاصة في الحقول الشمالية حيث عهدت الجهات الأميركية عمليات إعمار شركة نفط الشمال بشركة Parsons الأميركية، وقد أثبتت أنها أكثر كفاءة في التنفيذ من قرينتها في مناطق الحقول الجنوبية.

واجهت شركة نفط الشمال عمليات تخريبية متتالية استهدفت منظومة الأنابيب الرئيسية الحاملة للنفط الخام للتصدير عبر ميناء جيهان التركي. وقد فشلت المحاولات المتكررة منذ تموز 2003 لحماية الخط الناقل إذ ما أن يتم إصلاحه ويبدأ الضخ يواجه عملية تخريبية أخرى بعد ايام قليلة، مما ولد قناعات أن مجاميع لها ارتباطات بمنظومة الإنتاج على معرفة بتفاصيل العمليات ولها مصلحة في تعويق عمليات التصدير.

في نهاية آذار/ مارس 2004 كان معدل إنتاج العراق قرابة مليونين وثلاثمائة الف برميل يومياً منها مليونا برميل من الحقول الجنوبية وما تبقى يصبح من حصة الحقول الشمالية. وبلغت معدلات التصدير قرابة 1.850 مليون ب/ي مع إعادة العمل بمنافذ تصديرية كانت متوقفة سابقاً، وافتتاح ميناء خور العمية وإعادة تصدير نفط كركوك عبر ميناء جيهان بشكل متقطع.

عودة العراق إلى منظمة الاوبك

شكلت عودة العراق إلى منظمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) في أيلول/ سبتمبر 2003 حدثاً غير عادي بوصفه أول ظهور عراقي رسمي في المحافل النفطية العالمية بعد التغيير الذي شهده العراق في نيسان 2003 وجاء بعد غياب عن حضور اجتماعات المنظمة لفترة غير قصيرة بسبب سياسات النظام العدوانية وغزوه للكويت. وعلى الرغم من المعارضة العلنية لفنزويلا لعودة العراق الى الأوبك بحجة "الإحتلال الأمريكي" وعدم امتلاك العراق الاستقلال والسيادة الكاملتين غير أنّ مواقف الدول الأعضاء وخاصة العربية منها كانت داعمة بضرورة عودة العراق لكونه أحد الأعضاء المؤسسين للأوبك فضلاً عن قدراته التصديرية واحتياطاته الواعدة التي تمنح المنظمة القوة المساندة. كان المؤتمر الصحفي الذي أعده العراق على قاعة منظمة الأوبك للمؤتمرات في فينا بعد إعلان الأوبك بعودة العراق وترحيبها شكل إطلالة حملت معها رسائل متعددة للأطراف المختلفة والمهتمة بشؤون الطاقة. وسلطت الأضواء على القيادة النفطية العراقية الجديدة من قبل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة المتخصصة بقضايا الطاقة في العالم. وبالفعل نجح العراق في كسب الأضواء وبعث برسائل إيجابية محفزة تحمل في مضامينها الرغبة في التعاون مع الشركات النفطية العالمية لتطوير الحقول النفطية. وكانت لهذه الإطلالة العراقية مدلولات سياسية ترسم معالم الدور الجديد الذي سيلعبه العراق بعد سقوط النظام السابق في السوق النفطية وإعلان العراق الرسمي في الوقت نفسه عن ملامح سياسته النفطية ورغبته في زيادة الإنتاج النفطي.

انفتاح العراق على الشركات العالمية كان تحرك الشركات نحو القطاع النفطي مستمراً والجميع يبحث عن موطئ قدم للمستقبل، ومع قناعتنا الكاملة بأن الظروف المرحلية في ظل الاحتلال لم تكن مهيأة لمشاريع استثمارية لتطوير القطاع، ولابد من الإنتظار إلى أن تنجلي المحنة.

في الوقت ذاته، كان لابد من استثمار التوجه لدى الشركات الاجنبية ورغبتها في التعاون مع القطاع النفطي لايجاد معالجات لقضايا حرجة وحاكمة، والاستفادة من الاستشارات الفنية وتوفير برامج لتطوير الكوادر النفطية مع ضرورة وضوح علاقة التعاون بين الطرفين أي أن لا تلتزم الوزارة بأي تعهد مستقبلي إزاء تعاونها مع هذه الشركات بل تحتسبها فرصة لاختبار جدية الشركات في دعم القطاع النفطي في مختلف المجالات.

في 28 من كانون الثاني 2004 وُقعت أول مذكرة تفاهم مع شيفرون تكساكو الأميركية، وفي خطوة تأتي في سياق التوازن بين الشركات النفطية تم توقيع مذكرة التفاهم مع شركة لوك اويل الروسية في 10 اذار 2004 وتم تحديد الهدف من هذه المذكرات وتتضمن إطاراً عاماً للتعاون يقدم فيها الدعم والمساعدة الفنية للوزارة وشركاتها دون كلفة في مجالات التدريب وتقديم الاستشارات وإعداد الدراسات الفنية المشتركة.

تم توقيع قرابة 50 مذكرة تفاهم في عامي 2005-2004 مع الشركات الأجنبية وبضمنها الشركات الوطنية، وقد روعي في اختيار الشركات جملة ضوابط مهنية ولكن لم يمنع ذلك من اختيار شركات صغيرة نسبياً وتتسم بالمهنية والخبرة. وقد أسفرت مذكرات التفاهم عن العديد من الإنجازات للقطاع النفطي ومنها توفير فرص تدريبية للكوادر العراقية المتوسطة والمتقدمة للتعرف على تكنولوجيا الصناعة النفطية والإدارة السليمة، واستهدف برنامج مذكرات التعاون مع الشركات الاجنبية توفير فرص لإكمال الدراسات العليا للكوادر النفطية في المجالات المتعددة في الصناعة النفطية. وتمكنت الوزارة من تحديث الكثير من الدراسات المكمنية والجيولوجية لعدد من الحقول المنتجة والمكتشفة وإعادة تفاسير التحليلات الزلزالية للبعض من الرقع الاستكشافية، وساهمت المذكرات في توفير دراسات فنية تتعلق بقضايا التقييس والسيطرة ودراسة منظومة التصدير في المنطقة الجنوبية ودراسة مزج النفوط واستشارات في مجال إصلاح خطوط الأنابيب ومعالجة مشاكلها وكذلك في مجال القياسات والسيطرة على خزن ونقل المنتجات والسيطرة على عمليات الضخ وإدارة الحقول، وكذلك شملت استشارات في تفعيل منظومة حقن المياه في الجنوب.

العراق وأمن الطاقة الاقليمي

حرب السنوات الثمان مع إيران وما تلاها من عمل طائش لغزو الكويت وأعقبتها حرب الخليج الأولى والحصار الإقتصادي الإممي على العراق، وما خلفته حرب الخليج الثانية من دمار للبنية العراقية، اسفرت بمجملها عن علاقات متوترة مع دول الجوار طيلة العقود الثلاث، وكان من أبرز معالم هذا التوتر هو عدم استقرار الأسواق النفطية وما أفرزته أجواء الحرب في المنطقة من إستنزاف للموارد الإقتصادية، أفضى الى خلل في موازنات امن الطاقة ليس على المستوى الوطني فحسب، وإنما أصبحت الحاجة ملحة أكبر بعد سقوط النظام الى التفكير بنمط أخرى للتعامل مع مصادر الطاقة على مستوى الإقليم، لذا اصبح أمن الطاقة الإقليمي احدى المفردات التي كانت بحاجة الى تثبيت مبادئها بشكل سليم لصياغة سياسات تأخذ بالحسبان مفهوم امن الطاقة ليشمل كل مصادر الطاقة الناضبة والمتجددة وبناها التحتية وأصبحت امرا حيويا لكل الإقليم... وبنظرة الى خارطة استهلاك الطاقة في العراق والدول المجاورة يمكن تشخيص مصادر الخلل التي يمكن أن تشكل مدخلاً لرؤية إقليمية لأمن الطاقة، ولاسيما أن كل هذه البلدان تواجه بشكل وبآخر نقصاً في أحد مصادر الطاقة، وهناك إمكانية التكامل في سد احتياجات الاستهلاك بطريقة أو بأخرى من قبل الدول الأخرى في الإقليم، ويمكن لهذا التكامل أن يساهم في تعزيز الأمن الإقليمي.

إنّ مفتاح أمن الطاقة الإقليمي بين العراق وجيرانه يكمن في القدرة على بلورة رؤية استراتيجية تعتمد مبدأ أمن الطاقة المتبادل. ركزت قيادة الوزارة جزءً من نشاطاتها لتقريب وجهات النظر مع دول الجوار في مختلف جوانب الطاقة ابتداءً من أيلول/سبتمبر 2003 لقد وضعت الوزارة خارطة للتعامل مع هذا الملف بمرونة وإيجابية من أجل رسم الخطوات الأولى نحو تأسيس أمن الطاقة الأقليمي، فتم القيام بزيارات لكل دول الجوار فضلاً عن بعض دول الإقليم وشملت إيران والسعودية والكويت وتركيا وسوريا والأردن فضلاً عن قطر وعمان الهدف الأساس لهذه الزيارات رسم ملامح لعلاقة جديدة بعد التغيير تتبنى مصادر الطاقة بوصفها مفردة حيوية لتقريب المصالح.

وقد وُقعت مذكرات تفاهم بين العراق وبلدان الجوار وشُكلت لجان فنية لبحث ومناقشة الكثير من المسائل العالقة عبر اجتماعات دورية ومن أبرزها: تأسيس / أو تفعيل خطوط ناقلة للنفط الخام والمشتقات والغاز عبر بلدان الجوار. وإدارة الحقول المشتركة بين العراق وبعض دول الجوار وسد النقص في المشتقات النفطية من بلدان الجوار. والتعاون الفني في تدريب وتطوير الكوادر، وربط شبكات الغاز لتلبية الاحتياجات للمنازل والمحطات. والتعاون في مجال الطاقة الكهربائية. ومن القضايا التي كانت تتصدر برامج الزيارات الإقليمية وخاصة إلى المملكة العربية السعودية والكويت وإيران الإطلاع على تجربة شركات النفط الوطنية في تلك البلدان، وكيفية الإستفادة منها لإعادة تفعيل شركة النفط الوطنية وتطويرها في العراق.

الإصلاح الإداري والقانوني للقطاع النفطي 2006-2003

على الرغم من إدراك الحكومات المتعاقبة وقيادات وزارة النفط بعد التغيير الحاجة لإصلاح القطاع النفطي إدارياً وقانونياً غير أنّ مشاريع التطوير الإداري منها والقانوني ظلت تراوح مكانها وترحل من حكومة إلى أخرى، ما عدا بارقة الأمل الوحيدة التي توجت بتمرير قانون شركة النفط الوطنية في آذار/ مارس 2018. وسيتم استعراض الجهود التي بذلت من قبل وزارة النفط في السنوات الثلاث الأولى بعد التغيير في إجراء التغييرات الهيكلية في عموم القطاع مع مناقشة التحديات التي واجهت القائمين على تحقيق ذلك.

حكومة مجلس الحكم

أيلول/ سبتمبر 2003 إلى حزيران/ يونيو 2004

من المسلم به في أبجديات الإدارة السليمة لتطوير الموارد الطبيعية ضرورة تحقيق الفصل في المسؤوليات والصلاحيات بين الجهات المنظمة (Regu-altory والجهات الخاضعة للتنظيم (Regulated Bodies)).فالتجارب التي مرت بها البلدان النفطية النامية اثبتت أهمية هذا الفصل لتحقيق استثمار أفضل للموارد الطبيعية. إنّ التماهي بين المسؤوليات والصلاحيات يعني التلكؤ في الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكاربونية وبالتالي يصبح هدف تحقيق العائد الاقصى من الإيرادات النفطية أو تعظيم الفوائد للشعب صعبة المنال. والعراق غير مستثنى من هذه القاعدة رغم امتلاكه تجربة شركة النفط الوطنية لمدة قصيرة إلا أنها نجحت في التدليل على إمكانية تطوير القطاع بشكل أفضل.

إنّ إستعادة العراق لطاقاته الإنتاجية والتكريرية ولو بشكل محدود، وقدرته على تأهيل منشآته النفطية بجهود استثنائية تمثلت في إعداد وتنفيذ الخطط للعودة بالإنتاج إلى معدلات قريبة لمعدلاتها ما قبل الحرب خلال مدة زمنية أقل من تسعة شهور (تموز 2003- آذار 2004) شجع للمضي في إعادة النظر بهيكلة القطاع وتطويره تدريجياً دون إرباك الوضع الإداري لتشكيلات الشركات المرتبطة بالوزارة.

وقد جرت بعض التعديلات في بداية الأمر بالهيكل التنظيمي لبعض دوائر الوزارة وشركاتها مثل دائرة المكامن وتطوير الحقول وشركة الاستكشافات النفطية وشركة التسويق الوطنية وشركة المشاريع النفطية.

وتوجهت القيادة إلى وضع ملامح أساسية للإصلاح الإداري والقانوني المطلوب للنهوض بالقطاع النفطي تتماشى والمتغيرات السياسية والإقتصادية التي يمر بها البلد. محاولة منها لتخليص القطاع من السيطرة الإدارية الكاملة لمركز الوزارة على جميع نشاطات الصناعة النفطية وتطوير دور الوزارة باتجاه رسم السياسات الإستراتيجية وتفعيل انظمة الرقابة والقيام بدور تنسيقي بين التشكيلات.

وعلى ضوء المبادئ المتقدمة وتحديد المفاصل المهمة لغرض العمل عليها لتطوير القطاع النفطي تمت صياغة مشروع قانون تنظيم وزارة النفط في نيسان 2004 بعد مداولات ومناقشات استمرت قرابة شهرين بين مسؤولي القطاع وخبراء نفطيين عراقيين، وكخطوة أولى نحو الإصلاح الإداري والقانوني. ويضمن مشروع التطوير الاداري للقطاع النفطي تحقيقا للمبادئ المتقدمة تغييرات في مفاصل اساسية في القرار النفطي والإدارة ومنها تشكيل مجلس للنفط يعنى بوضع الإستراتيجيات والسياسات العامة المنبثقة وتعمل الوزارة تحت اشرافه وقيادته ومتابعته، اما وزارة النفط فتتركز مهامها على دوائر التخطيط والمتابعة ودائرة الشؤون الاقتصادية والمالية والاستثمارات ودائرة الشؤون الفنية ودائرة الشؤون الدولية والقانونية.

واستحداث شركة النفط الوطنية ككيان مستقل يعنى بالتفاصيل الفنية الاقتصادية التنفيذية لقطاع النفط ضمن قوانين وانظمة يتفق عليها ويكون قطاع الاستخراج محل الاهتمام في المرحلة الاولى.

وتوحيد الشركات النفطية القطاعية وقُدم مقترح القانون إلى رئاسة مجلس الحكم ومكتب الحاكم المدني لسلطة الإئتلاف لإقراره على أمل أن يحل بديلاً لقانون تنظيم وزارة النفط النافذ رقم 101 لعام 1976. في 28 نيسان/ ابريل 2004 أقترحت الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الحكم إجراء تعديلات محددة وإرسالها الى مجلس شورى الدولة للتدقيق إستناداً الى أحكام المادة 5 من قانون المجلس رقم 65 لعام 1979 قبل عرضها على مجلس الحكم لغرض التشريع وتمت الإحالة الى مجلس الشورى بتأريخ 15 مايس2004 للبت في سلامة الصياغة القانونية وعدم التعارض مع القوانين النافذة.

غير ان مجلس شورى الدولة طلب إيضاحات قانونية من الوزارة لبعض البنود المتعلقة بمشروع القانون مطالباً الدائرة القانونية في الوزارة إستكمال المتطلبات لإنجاز عملية تدقيق المشروع.

كنا نسابق الزمن في الحصول على المصادقات المطلوبة لولا غلبة العامل الزمني مما لم يمكنّا من تحقيق الهدف المرجو.

بقية الفصل على الموقع الالكتروني للجريدة

> □ إنّ مفتاح أمن الطاقة الإقليمي بين العراق وجيرانه يكمن في القدرة على بلورة رؤية استراتيجية تعتمد مبدأ أمن الطاقة المتبادل.
>
> □ إنّ التماهي بين المسؤوليات والصلاحيات يعني التلكؤ في الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكاربونية.
>
> □ على الرغم من إدراك الحكومات المتعاقبة وقيادات وزارة النفط بعد التغيير الحاجة لإصلاح القطاع النفطي غير أنّ مشاريع التطوير الإداري منها والقانوني ظلت تراوح مكانها.
>
> □ كان توجه الوزارة في 2004 وضع ملامح أساسية للإصلاح الإداري والقانوني المطلوب للنهوض بالقطاع النفطي تتماشى والمتغيرات التي يمر بها البلد. محاولة منها لتخليص القطاع من السيطرة الإدارية الكاملة لمركز الوزارة على جميع نشاطات الصناعة النفطية .
>
> □ لقد نجحت الوزارة في إصدار الأمر الوزاري القاضي بإحياء النفط الوطنية والأمر الآخر توحيد شركات القطاع التحويلي في أيار 2004.

حينما يبول الشعب

(دكتاتور ، مستبد ، مجرم ، عصابجي ، فاسد ...) أي من مفردات الوصم التي تلاحق الحكام والمسؤولين عبر التاريخ ، لم تكن يوما ذات طابع قومي او طائفي او جنسي او عقائدي .. فالظلم والاعتداء السلوكي المترجم من خلال يوميات ومفردات الحياة هو عنوان من يتصف بما يؤذي الشعوب ، دون الالتفات الى خلفيات أخرى ليس لها قيمة ولا تعطي زخما ورقما وبعدا للظلم الفاتك بالاخر .. على سبيل المثال لم يكن الشعب العراقي – برغم كل ما عاناه طائفيا وقوميا –لكنه لم يدع تبعية ذلك الظلم وتوجيهه وفقا لهوية الحاكم دينيا او مناطقيا او اسميا .. فهذه الخلفيات ليس لها قيمة إزاء افعاله ومظالمه ومفاسده التي تنعكس بصورة موجعة وتطال الجميع وان بدت بنسب متفاوتة .. لكن الطامة تتمثل بان الظلم بكل الأحوال ليس له هوية ولا دين ولا عشيرة متخصصة بذلك ..

فلا فرق بين ظالم متدين او ملحد .. عربي او اجنبي .. اشقر او اسود .. يتحدث بلهجة جنوبية او غربية .. يلبس كابوي او عقال .. النتيجة تتجسد بمخرجات تلك السلوكيات والافعال الجمعية والخاصة التي تطال الامة وتحيل ايامها الى عذابات جراء مفاسد ومظالم الحكام اين كانوا وتحت أي عنوان تستروا فيه ..

كنت اعيد قراءة بعض الكتب التي صدرت فور سقوط النظام المباد وكيف كانت نظرة شعب للسلطان وأدوات حكمه وتعابير الناس بكلتا وجهتيهم، المستفيدين وهم قلة والمظلومون وهم الأكثرية .. وقد وقع تحت نظري كتاب (كنت طبيبا للرئيس) لمؤلفه الدكتور علاء بشير.. وقد هالني ما ذكره في جزيئية تعبر بشكل دقيق عما ال اليه حال الشعب امام جبروت السلطة الغاشمة حينما يكون التعاطي خاليا من الرحمة ولا يمت باي سند او صلة الى شروط الحكم وفقا لقاعدة العقد الاجتماعي –باق لتقدير – .

يذكر البشير : (ان الشخص الذي نقل ابن الرئيس من شارع المنصور الى مستشفى ابن النفيس بعد حادثة اغتياله منتصف التسعينات .. قد تبول على نفسه اكثر من مرة حينما وصل الرئيس وطلب ان يلقي نظرة على ذلك الشخص) .. وهذا التبول لا يعني جبن المواطن بمعزل عن اسمه وعنوانه او موقعية الحدث فضلا عن جسامته آنذاك .. بل هو واقعة تمثل تاريخ مفعم بالقساوة لسلطة أصبحت من التضخيم المشوه للرعب بكل عواهنه دون المقيدة امام شعب اعزل لا سامع ولا شافع الا الله ..

اليوم وبعد عقد ونصف من الزمن الطويل على تغيير ذلك النظام القاهر .. نجد ان الشعب ما زال تحت تاثير تلك المعادلة الظالمة التي تجعل من الشعب يتبول بمجرد سماع او مشاهدة رموز القسوة بكل عناوينهم التي لا تختلف كثيرا عما كان سائدا دكتاتوريا او مستترا ديمقراطيا .. فالقتل والجريمة والعقاب الجماعي والوحشية في التعاطي مع الاخر السائدة والمستشرية في اوصال جسد انهكته الاجندات والإرهاب وتقاسمته القوى تحت وقع سيل المصالح والفوائد المحملة بالاطنان بلا حساب وبلا كتاب وبلا قانون ولا خشية متابعة .. تجعل التوحش والتعسف والترويع مفردات للتعاطي الممتد من اقصى الوطن الى عمق المواطن المسكين الذي قد يعبر عن طريقة استسلامه دمعيا او بوليا ... وحتى تغوطيا .. ما دام القانون غائب والاحكام تصدر وفقا للشهوات والاجتهادات والكيفيات المغمسة بحب الانا وامراض الذات سيما اذا كانت بشريعة الغاب وبلا رادع وبصلاحيات غير محدودة !!

حسين الذكر
بغداد

براغماتيّة التشريعات الأمريكية

أقرَّ مجلس النواب الأمريكي قبل أيّام قلائل قانون يحمل عنوان (H.R.4591) والذي يمنع زعزعة الأمن السياسي والاقتصادي في جمهورية العراق وذلك عن طريق فرض عقوبات صارمة لكل من له يد في تهديد أمن العراق سواء من الداخل أو الخارج.

ومن خلال هذا التمهيد يتضح لنا جلياً بأنَّ الإدارة الأمريكية بدأت تضع العراق تحت نظام الوصايا بصورة غير مباشرة عن طريق تشريع قانون (H.R.4591) كما فعلت من قبل بتشريع قانون جاستا والذي وضع أموال السعودية في البنوك الأمريكية تحت نظام الوصايا بصورة غير مباشرة.

للوهلة الأولى قد يعتبر البعض بأنَّ كُنهُ القانون سالف الذكر يصب بمصلحة العراق للتخلص من الهيمنة الإيرانية سواء على الصعيد السياسي أو الصعيد الاقتصادي إلا إنَّ الحقيقة عكس ما يدور في الأذهان، لأن من شرَّع قوانين لتدمير العراق لا يمكن له أن يشرّع قوانين تصب بمصلحة العراق وشعبه وسيادته، لأنهم هم سبب دمار العراق ومن نحا نحوهم أبان العقد الماضي وتحديداً عام 2003.

حيث أنّه وبهذا الصدد، فأن سياسة الحروب قد طوى عليه الزمن – من وجهة نظر الكاتب – إلا إن الإدارة الامريكية لم تنجع في ضغوطاتها على إيران لما تبتغيه، فقررت بأن تقطع الشرايين الممتدة لها، وبالتالي فإن البرلمان الأمريكي وبهذا القانون يخاطب إيران بالدرجة الأساس، كما حصل بقانون جاستا حيث كانت أموال السعودية هي المخاطبة وليست السعودية نفسها!!.

وما ينبغي الإشارة إليه فأن قانون (H.R.4591) جاء بعد ما قامت به السلطات الإيرانية في مضيق هرمز باحتجاز سفينة برطانية مما أدى هذا الفعل إلى استفزاز الإدارة الإمريكية بإعتبار أن برطانيا شريك مقرب لأمريكا.

ووفقاً للقانون سالف الذكر وما أكده تقرير معهد راند بول الأمريكي بأن القانون يدعو الرئيس الأمريكي إلى فرض عقوبات على أي أجنبي ينوي بشكل متعمد ارتكاب عمل من أعمال العنف له غرض أو تأثير مباشر على تهديد السلام والإستقرار في العراق أو حكومة العراق. وليس هذا فقط فهناك أزمة سوف يسلط الضوء عليها قريباً وهي أزمة شراء تركيا منظوم الدفاع الجوي (أس 400) من روسيا، وقبل أيام طلب الرئيس الأمريكي من مجلس الشيوخ في البرلمان اعطاه بعض الوقت لكي يتأكد من نوايا تركيا فيما يتعلق بدعمها المادي والمعنوي لإيران، ومن المتوقع إصدار قانون ضد تركيا في حال عدم توقفها عن دعم أيران اقتصادياً وسياسياً. ونستنتج فيما أسلفنا وخصوصاً ما يتمحور عنه قانون (H.R.4591) كالآتي :

1- وضع العراق تحت نظام الوصايا بصورة غير مباشرة.
2- المخاطب بهذا القانون هي إيران على وجه الخصوص.
3- القانون هو جزء من الانقسام الذي يحدث في المنطقة بجعل العراق ودول الخليج كلياً ذات ميول أمريكي بحت.
4- قطع الامدادات التي تحصل عليها إيران من العراق بصورة خاصة لأن إيران الأكثر استفادة من العراق من الناحية الاقتصادية.

مهند عماد عبد الستار الزبيدي
بغداد